The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.4, P P. 1012-1034
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٤، ٢٠١٩ ص ص ١٠١٢-١٠٣٤

Analyze the effect of some fiscal policy variables on changing unemployment rates for the duration
1990 - 2016 (Iraq case study)
تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في تغير معدلات البطالة للمدة ١٩٩٠ ـ٢٠١٦ (العراق حالة دراسية)

*أ.م.د حيدر علي الدليمي *م.د عبد الجاسم عباس الخالدي

Abstract: Unemployment is a macroeconomic problem that needs a range of solutions to address it. opinions differed on this problem, some of them did not believe in the existence of this problem(the classic school). The free market is worth solving this problem. The Keynesian school acknowledged the existence of this problem in economics. Government intervention deserves to be resolved through effective demand policy. This led the United States and the major industrialized countries to intervene in the economic life since the Great Depression of the 1930s to enhance the general economic activity and achieve stability, because of the development that has taken place in societies, there are many types of the problem of unemployment, which prompted economic policies to address them in many ways, For example, in the early nineties of the last century Egypt entered into a package of economic and financial policies after the implementation of the economic reform program, which was to liberalize the exchange rate of the pound and increase tax revenues and rationalize public spending, following austerity fiscal policy, which resulted in a decline in the growth rates of public expenditure and the proportion of GDP, As far as the methods of tackling unemployment through fiscal policy and instruments are concerned, they have had modest contributions, especially in developing countries, including Iraq,

*جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد

due to the political conditions that have clearly reflected on the economic situation, Unemployment rates have risen, especially after 2003, making the Iraqi government begin to develop remedies to alleviate this problem and try to use the tools of fiscal policy such as taxes and public spending to mobilize aggregate demand and attract the largest possible number of labor, Despite these methods to address the problem of unemployment, but these methods are still weak impact, which requires effective coordination between the fiscal and monetary policy to reduce unemployment.

المستخلص: مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي التي تحتاج الى مجموعة من الحلول لمعالجتها، وقد اختلفت الآراء حول هذه المشكلة فمنهم من لم يؤمن بوجود هذه المشكلة (المدرسة الكلاسيكية) باعتبار أن آلية السوق جديرة بحل هذه المشكلة، في حين أقرت المدرسة الكينزية بوجود هذه المشكلة في الاقتصاديات وان التدخل الحكومي جدير بحلها من خلال سياسة الطلب الفعال، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الكبرى الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي لتعزيز النشاط الاقتصادي العام وتحقيق الاستقرار وبسبب التطور الذي حصل في المجتمعات فقد اصبحت هنالك انواع كثيرة لمشكلة البطالة مما دفع بالسياسات الاقتصادية الى معالجتها بوسائل عديدة ، فمثلا في مطلع التسعينات من القرن الماضي دخلت مصر في حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية بعد تنفيذها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تم بموجبه تحرير اسعار صرف الجنيه وزيادة الحصيلة الضريبية وترشيد الانفاق العام وذلك باتباع سياسة مالية تقشفية كان نتاجها تراجع معدلات نمو النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي، وبقدر تعلق الآمر بأساليب معالجة البطالة من خلال السياسة المالية وادواتها فقد كانت لها مساهمات متواضعة وخاصة في البلدان النامية ومنها العراق بفعل الظروف السياسية التي انعكست بشكل واضح على الوضع الاقتصادي ، حيث ارتفعت نسب البطالة وخصوصاً بعد ٢٠٠٣ مما جعل الحكومة العراقية تبدأ بوضع معالجات للتخفيف من هذه المشكلة ومحاولة استخدام ادوات السياسة المالية كالضرائب والإنفاق العام في تحريك الطلب الكلي واستقطاب اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة ، وعلى الرغم من هذه الأساليب لمعالجة مشكلة البطالة لكن هذه الأساليب لا يزال تأثيرها ضعيفاً مما يقتضي اجراء تنسيق فعال بين السياستين المالية والنقدية للحد من هذه البطالة..

المقدمة : Introduction

تعد السياسة المالية بمؤشراتها المتعددة كالإنفاق العام والايرادات العامة والدين العام احدى أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن بواسطتها التأثير في مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والتقلبات الاقتصادية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين ، أذ تلعب تلك المؤشرات دورا جوهريا في ارساء المقومات الأساسية للنمو القابل للاستمرار وتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

ولذا يكون استهداف الاستقرار في نمو الناتج المحلي الاجمالي وخفض معدلات البطالة الى المستوى الطبيعي واستقرار أسعار الصرف من الأهداف الرئيسة التي تسعى البدان المتقدمة والنامية

منها على حد سواء الى تحقيقها بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي وفلسفتها الفكرية ، على أساس ان استقرارها يعد مقياسا لمدى نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة.

ففي عقد التسعينات من القرن الماضي ساهمت السياسة المالية التوسعية والادارة الناجحة لأغلب دول العالم وخاصة الرأسمالي و لأسباب كثيرة ، من اهمها الثورة التكنولوجية في تحسن أداء الاقتصاد العالمي ونموه بسرعة كبيرة ، كما ارتفعت على نحو سريع أرباح الشركات المساهمة في قطاع التجارة والخدمات التي كان نتاجها استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين الى سوق العمل وانخفاض معدلات البطالة . ثم دخلت اغلب دول العالم ركودا آخر في عام (٢٠٠٧) وهو الأطول في التاريخ (منذ الكساد العظيم) ليعقبه أزمة مالية عام (٢٠٠٨) ساهمت في خلق كل من اضطرابات السوق المالية والمضاربة في قطاع الأسكان والتخمينات المبالغ بها في الرهن العقاري وانخفاض حجم الادخار القومي مما انعكس على انخفاض الانفاق الاستهلاكي والايرادات الضريبية وساهم في ارتفاع معدلات البطالة.

بينما واجه الاقتصاد العراقي ظروفا صعبة ومعقدة تحويها بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة بدءا من العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) مرورا بالأحداث السياسية بعد الاحتلال الأمريكي عام (٢٠٠٣) والهجمات الارهابية في السنوات الأخيرة، نتج عنها عمق الاختلالات الهيكلية والقطاعية وتراجع أغلب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتعثر جهود التنمية وعجز الموازنة العامة التي تم تمويلها بالإصدار النقدي الجديد بالإضافة الى انتشار ظاهرة البطالة، فخلال المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) عجز المعروض السلعي عن مواكبة الطلب الكلي المتنامي وكبر حجم الكتلة النقدية الصادرة التي مهدت لظهور ضغوط تضخمية حادة أفقدت العملة المحلية وظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة لعدم وجود جهاز انتاجي مرن قادر على مواجهة ارتفاع العرض النقدي ، وتدهور سعر صرف الدينار العراقي وتزايد معدلات البطالة قياسا بعقد الثمانينات من القرن نفسه ، ومع توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء والدواء في مايو من عام (١٩٩٦) وعودة الصادرات النفطية، أنعكس ذلك على زيادة الايرادات العامة ومن ثم الانفاق العام وحصل تحسن في أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ، فواصل الناتج المحلي زيادته كقيم مطلقة ومعدلات نمو سنوي وتراجع معدلات التضخم بعد التوقف عن طبع النقود وما ترتب عليها من تباطؤ معدلات النمو النقدي مع تراجع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار واستمرار معدلات البطالة بالتصاعد المستمر خلال هذا العقد .

مشكلة البحث

بالنظر إلى ارتباط السياسة المالية في العراق بمتغيراتها المتمثلة بالانفاق العام والدين العام بخطط التنمية الوطنية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، فإن نتائجهما الإيجابية غالبا ما تظهر في الأمد الطويل ، والسلبية في الأمد القصير والمتمثلة بتصاعد معدلات البطالة ، ولأجل ذلك يسعى الباحثان إلى تحديد مدى استجابة معدلات البطالة للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المالية ومدى قدرة الحكومة العراقية على تخفيض تلك المعدلات بالشكل الذي يتحقق على اساسه تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي خلال المدة المحصورة بين (1990-2016) والتي تعد كافية لوصف مؤشراتها وتحليلها في مراحل زمنية مختلفة من ناحية ، ولإجراء القياس الاقتصادي فيها واختبار نماذجه من الناحية الأخرى، وبيان أي من متغيرات السياسة المالية كان الأكثر تأثيرا في معدلات البطالة على الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (تمارس متغيرات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي والدين العام دورا كبيرا في التأثير على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي) .

أهداف البحث

بناء على ما تقدم من وصف لمشكلة البحث المراد دراسته ، فان هذا البحث يهدف الى مجموعة من الاهداف منها :-

١- التوصيف النظري لبعض متغيرات السياسة المالية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي والدور الذي لعبته الدولة في النشاط الاقتصادي ولاسيما بعد أن ساد العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى المتمثلة بالكساد العالمي الكبير.

٢- دراسة العلاقة النظرية بين متغيرات السياسة المالية والبطالة.

٣- دراسة هيكل متغيرات السياسة المالية وتطوره في الاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠١٦ .

٤ – دراسة تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ذاتها.

٥- تقدير نماذج قياسية لأثر المتغيرات المالية على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي واختبار تلك العلاقة احصائيا وقياسيا وتفسير سلوك معالمها المقدرة حسب منطوق النظرية الاقتصادية .

منهجية البحث

استند البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، اذ تمثل المنهج الاستقرائي على الوصف النظري لأهم الأفكار والفلسفة الاقتصادية لموضوعة البحث ، بينما ضم المنهج الاستنباطي على المنهج التحليلي والاستنتاجي الذي يقوم على ربط الأسباب بالنتائج من خلال مناقشة المفاهيم النظرية والتطبيقية على شكل سلسلة زمنية تبدأ بالنظرية ومن ثم تحليل تطور متغيرات السياسة المالية ومتغير البطالة في الاقتصاد العراقي عبر المراحل التاريخية التي مر بها خلال مدة البحث ، والمنهج القياسي الكمي لتقدير معالم المتغيرات المستقلة واشارتها لبيان مدى توافقها مع المنطق الاقتصادي وفروض النظرية من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية .

هيكلية البحث

لغرض الوصول الى أهداف البحث والتحقق من صحة فرضيته ومدى توافقها مع المنطق الاقتصادي فقد قسم الى ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي : -

المبحث الأول : متغيرات السياسة المالية والبطالة اطار نظري ومفاهيم عامة

المبحث الثاني : تحليل تطور بعض متغيرات السياسة المالية ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث : قياس أثر متغيرات السياسة المالية على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول : متغيرات السياسة المالية والبطالة اطار نظري ومفاهيم عامة

أولا : الانفاق العام

الانفاق العام (المفهوم وإشكالية التطور)

تعد النفقات العامة احدى أدوات السياسة المالية fiscal policy التي تعبر الدولة من خلالها عن مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي ، وقد أدى تنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية الى

تطور مفهوم الانفاق العام ، أذ انصرف مصطلح النفقة العامة على انها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو أحدى الهيئات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام [1]

أو هي النفقات التي تتحملها السلطات المركزية العامة أو الحكومات المحلية من أجل اشباع الحاجات الجماعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[2]

يتوضح نشاط الدولة في واقع الحياة الاجتماعية من خلال ما تنفذه من انفاق عام " Defense Publique" . حيث ومن خلال دراسة هذا الانفاق يمكن التعرف على طبيعة النشاط وأهميته. وتبدأ أولى الخطوات لبلوغ هذه الغاية بمحاولة بيان طبيعة النفقة العامة وتقسيماتها المختلفة التي تستند الى معايير محددة سواء أكانت هذه المعايير اقتصادية أو غير اقتصادية.[3]

لقد تطور مفهوم النفقة العامة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي كالفكر الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي أقتصر دورها في تأمين الأمن الداخلي والدفاع ضد الاعتداءات الخارجية والقضاء وإقامة العدل وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي مما ترتب على ذلك اقتصار النفقات العامة على ضمان سير هذه الوظائف الاساسية .[4]

في حين ان الفكر الكينزي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كنتيجة لتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وسيادة مفهوم الدولة المتدخلة وخاصة بعد أن ساد العالم مشكلة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) والتي كانت بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها وتهاوت من خلالها الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية ، وفي ذات الوقت برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي جون مينارد كينز G.M Keynes الذي أنتقد كافة المبادئ والأسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي [5] . والذي أستنتج (أي كينز) ان السبب الرئيسي للكساد كان نقص الطلب الفعال Effective Demand ، الأمر الذي دعى الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة نفقاتها العامة بهدف تحفيز الطلب الكلي الفعال[6] الا انه بعد تعرض النظام الرأسمالي الى الركود التضخمي وعجز الفكر الكينزي عن مواجهته، نشأت المدرسة النقدية تحت قيادة الاقتصادي المشهور ملتون فريدمان M.frredman في الستينات من القرن الماضي، اذ تخلت هذه المدرسة عن السياسة الاقتصادية المرنة ونادت بالعودة الى سياسة عدم التدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي[7] على أساس أن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سمث كفيلة بتحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الفردية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العام مما أعاد الحياة الى النظرية التقليدية.

ثانيا" : الدين العام

الدين العام (المفهوم وجدلية التطور الفكري)

1- mithani- modern public finance - theory and practice -Himalaya House - new York -1998-p221

2- Sri . Abdul kareem - public finance -scrutinized by Dr.c.krishnam -university of Calicut – india -2011 -p16

[3] - د. طاهر الجنابي-علم المالية العامة والتشريع المالي- شركة العاتك لصناعة الكتاب- القاهرة - ٢٠١١ –ص١٧

[4] - د. عادل أحمد حشيش-أساسيات المالية العامة - دار النهضة العربية للطباعة والنش- بيروت - ١٩٩٢ -ص٤٥

[5] - د . سعيد عبد العزيز عثمان - المالية العامة مدخل تحليلي معاصر - الدار الجامعية - بيروت -٢٠٠٨ - ص٢٥

[6] - د . غازي عبد الرزاق النقاش - المالية العامة – تحليل أسس الأقتصاديات المالية - دار وائل للنشر - الطبعة الرابعة - عمان - الأردن - ٢٠١٠ - ص٢٩

[7] - بول جيرجوري- روبرت ستيوارت - النظم الأقتصادية المقارنة - تعريب د. طه عبد الله منصور - دار المريخ للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية - ١٩٩٤ - ص١٠٦

أن مصطلح الدين العام حديث العهد نسبيا تعود الى بداية القرن الثامن عشر وكان ظهورها كانعكاس لتطور دور الدولة وحصول السلطات التشريعية على حقها في فرض الضرائب من جهة واللجوء الى الدين العام من جهة أخرى .

ويعرف الدين العام على انه مجموع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة عن طريق الالتجاء الى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الدولية مع التزامها بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة وبرد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط حسب ما متفق عليه مع الجهة المقرضة[٨].

أضحى الدين العام محل جدل لا ينتهي، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية ونادت بتوازن الموازنة العامة للدولة، حيث رفض الفكر التقليدي سياسة لجوء الدولة الى الدين العام أيمانا بمزايا الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الا في حدود ضيقة ، وقد برر المفكرون التقليديين ذلك على أن للدين العام آثارا سلبية وأعباء ثقيلة على الاقتصاد القومي من أهمها انخفاض الأموال المعدة للاستثمار الخاص لمنافسة الدولة القطاع الخاص في الحصول على القروض العامة الأمر الذي ينعكس على ارتفاع تكلفة الاقتراض ومن ثم انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي يقوض الاستثمار الخاص في نهاية المطاف[٩].

من ناحية أخرى أيد الكثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم (كينز) القروض العامة ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز بعد فشل السياسات الاقتصادية التقليدية في التعامل مع أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٢ (Great Depreciation) التي أصابت الدول الرأسمالية المتقدمة، مما مهد لظهور فكر جديد قوامه ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ،

وفي بداية السبعينات من القرن العشرين أدت أزمة النفط وانهيار نظام بريتون وودز وتعويم أسعار الصرف الى ظهور ما يعرف بالركود التضخمي، الأمر الذي مهد لظهور تيار فكري جديد سمي بالمدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي ملتون فريدمان (M. Frredmen) الذي أنتقد الفكر الكينزي في تنامي حجم الدين العام وأرجع مشاكل الركود التضخمي (Stagflation)الى وجود أخطاء في السياسات الاقتصادية التي اتخذت الفكر الكينزي منهجا وأسلوبا لها،

ثالثا" : البطالة

١-٣-١ مفهوم البطالة وجدلية التحليل الفكري

تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار البلدان وتقدمها وتعاني منها الكثير من النظم الاقتصادية والاجتماعية في العالم لما لها من آثار سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، فهي السبب الرئيس لمعظم المشاكل الاجتماعية، ثم أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار السياسي بشكل عام ، ولذلك فأن الحكومات تسعى جاهدة الى خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها، أذ أصبح خفض معدلات البطالة اختبارا لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بسرعة كافية لتوفير فرص العمل وإعادة توظيف القوى العاطلة عن العمل خلال مدة زمنية قصيرة[١٠].

---

[٨]- د . هشام محمد صفوت العمري - أقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية - مطبعة التعليم العالي - بغداد - ١٩٨٨ - ص ٢٥٧

[٩]- Raphael Owino and Nahashon Mutai ," Domestic Debt and its Impact on the Economy ", the Case of Kenya , paper presented During the 13th Annual African Econometric Society Conference in Pretoria ,South Africa from 9 th to 11 th July 2008 , June 2008 , p6

[١٠] -Nagwa Mosad El- Agrody and Afaf Zaki Othman ," Economic study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP" , Nature and science Journal, Volum 8(10) ,2010 , p 102

فالبطالة ظاهرة قديمة ظهرت مع وجود الأنسان الا انها برزت وبشكل واضح منذ بداية الثلاثينات من القرن العشرين، حينما أصاب العالم اختلال في التوازن الاقتصادي الذي بلغ ذروته خلال مدة الكساد العالمي (١٩٢٩ – ١٩٣٢)، ومنذ ذلك الحين تحول التركيز من البطالة كمشكلة اجتماعية كبرى الى خلق فرص عمل كمهمة اقتصادية تقع على عاتق النظام الاقتصادي[١١].

أن مفهوم البطالة ما هو الا اشارة الى حالة عدم التوازن بين عرض العمل (السكان في سن العمل والقادرين على العمل) والطلب عليه أو الاختلال بين معدل النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي للبلد ، لذا فالبطالة تعرف على أنها تعطيل جزء من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطيلا اضطراريا على الرغم من القدرة على العمل والإنتاج والرغبة فيه[١٢] .

وبشكل عام فأن مشكلة البطالة وأسبابها قد أحتلت اهتماما كبيرا في ميدان الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته الفكرية ، أذ كانت هذه المشكلة محل جدل فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات الفكرية ، مما أنعكس على اختلاف وجهات نظرهم تجاه هذه المشكلة ، فقد أستبعد التقليديون وجود البطالة بسبب آلية السوق الحرة التي تعمل بصورة تلقائية على تحقيق الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل ،

وأما كينز فقد خالف الكلاسيك اذ أستنتج بأن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعلي ، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون وعلى قدر ما يريدون أن ينتجوا يشغلون العدد الملائم من العمال ،

الا ان الاقتصاد الكينزي والافكار الكينزية قد واجهت مشاكل كبيرة تجلت في تصاعد معدلات البطالة المصاحبة لمعدلات التضخم وخاصة في أواخر الستينات وخلال السبعينات من القرن العشرين وأصبحت الأفكار الكينزية عاجزة عن تفسير هذه الظاهرة التي تعرف بظاهرة التضخم الركودي مما مهد لظهور فكر جديد قائم على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية الا وهو الفكر النقدي بزعامة ملتون فريدمان الذي أوضح ان التقلبات الاقتصادية التي تنتاب النظام الرأسمالي ترجع الى أسباب نقدية فوفقا لوجهة نظر النقديون فأنه خلال الأجل القصير يمكن رفع مستوى التوظيف الكامل طويل الأجل، ويؤدي ذلك الى خفض معدلات البطالة الى حين عن معدلها طويل الأجل ، أي المعدل الطبيعي ، بمعنى أن السياسة النقدية التوسعية يترتب عليها انخفاض في معدلات البطالة الى المستوى الطبيعي ، الا أن هذه السياسة من شأنها أن تترك آثارها على المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم في الأجل الطويل بدون أحداث خفض دائم في معدلات البطالة[١٣].

رابعا : علاقة متغيرات السياسة المالية بمعدلات البطالة

١-٤-١ : علاقة الانفاق العام بمعدل البطالة

تعد مشكلة البطالة مشكلة سياسة واجتماعية واقتصادية، وتمثل واحدة من أعقد المشاكل التي يمكن أن تجابه الاقتصادات الحديثة على وجه الخصوص، فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي أصبحت مناقشة قضايا العمالة والبطالة جزءاً من الاقتصاد الكلي (Macroeconomic) ولم تعد قضية البطالة مجرد

---

[١١] -Ralf Hussmanns - Farhad Mehran and Vijay Verma - Surveys of Economically Active Population- Employment - Unemployment and Underemployment - International labour office Geneva- UN - second Impression1992- p95

[١٣] - جيمس جوارتيني - ريجارد أستروب – الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد – الطبعة العربية – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية – ١٩٨٨ - ص ص ٤٢٤-٤٢٥

اختلال جزئي في سوق العمل يتم علاجه بتغيرات الاجور وانما هي اقامة ارتباط ما بين العمالة ومستوى الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي، واستنادا الى ما سبق بيانه فأن قضيه البطالة ستعالج من خلال استخدام السياسات الكلية وطبقاً للمنظور الكينزي عن طريق التأثير في الطلب الفعال Effective (Demand)[١٤].

إذ كان التحليل الكينزي يستند الى ان الطلب هو الذي يخلق العرض فعند عدم وجود الطلب الكافي في الاقتصاد فان التوازن يمكن أن يستقر عند مستوى دون التشغيل الكامل، وبذلك فان استمرار البطالة ليس امراً عارضاً وتظهر عندما يكون مستوى الناتج الفعلي اقل من مستوى الناتج المرغوب فيه أو المحتمل (الذي يحقق التوظف الكامل) ومن هنا جاء علاج كينز، بضرورة العمل على تعويض نقص الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية تطبقها الدولة يكون اتجاهها الاستراتيجي الأساسي دعم النشاط الاستثماري الخاص والاستعمال الواعي والفعال لقدرة الحكومة على الانفاق وفرض الضرائب ،وبدرجة أكبر توسيع انفاق الدولة بقصد تعويض قصور الطلب الفعال فضلا عن ذلك تحقيق الزيادة في الدخل والاستخدام لمواجهة النقص في الطلب الكلي وذلك من خلال تزايد الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي في مستوى يمكن معه استيعاب جميع الانتاج المتولد من التشغيل الكامل، فليس القصد من الانفاق العام أن يحل بدلاً من الانفاق الخاص بل أن يكمله ومعنى ذلك، انه يجب على سياسة الاشغال العامة أن تلعب دور العامل الموازن (Balancing Factor)[١٥] .

ومن هنا دعت الحاجة الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق التوسع في نفقاتها العامة وخاصة على المشاريع العامة عند ظهور بوادر أزمة اقتصادية ، أذ أن هذا التوسع في الأنفاق العام يعمل على تحفيز الإنتاج ودفع عجلة النشاط الاقتصادي وتجاوز خطر الأزمة وتجنب الاقتصاد مشكلة البطالة .

نستنتج مما سبق أن العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة علاقة عكسية في ظل توافر شروط معينة في الاقتصاد، اذ كلما زادت الحكومة من أنفاقها العام وخاصة على المشروعات العامة أصبح بالإمكان خلق فرص عمل جديدة تساعد في تشغيل عدد أضافي من العاطلين عن العمل وانخفاض معدل البطالة في الاقتصاد .

١- ٤- ٢ : العلاقة بين الدين العام والبطالة

تعد البطالة واحده من أهم المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية من حيث مشاكل التمويل الإنمائي ، إذ يلاحظ أن التمويل في الدول النامية يعتمد بشكل كبير جداً على القروض والمساعدات الخارجية ومن ثم تحمل أعباء الديون للدول الرأسمالية فضلا عن ذلك ان العديد من البلدان المدينة تعجز عن سداد ديونها الأمر الذي استدعى من الدول الدائنة البحث عن حلول تضمن لها استرداد تلك الأموال والحد من الاستدانة الخارجية ، ومن هنا جاء تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحل هذه المشكلة ، إذ يرى الصندوق أن الحل يكون من خلال القضاء على فائض الطلب لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي وهذا يتطلب الحد من سرعة نمو الإنفاق العام الجاري والاستثماري عن طريق تحجيم نمو القطاع العام وتجميد الأجور والحد من الخدمات العامة الاجتماعية ورفع القيود عن المعاملات الخارجية وتحرير

---

[١٤] - Miltin H-Spencer - Orly M.Amost -Jr. Contemporary Economics - eighth edition- Work publisher's - 1993 - pp 342-348

[١٥] - د . خزعل البيرماني - مبادىء الأقتصاد الكلي - مطبعة الديواني - بغداد - ١٩٨٧ - ص٢٦٩

التجارة الخارجية وإلغاء تدخل الدول في مجال الاستيراد والتصدير وغير ذلك من الإجراءات التي يرى الصندوق أن من شأنها استعادة التوازن الداخلي وبالتالي التوازن الخارجي([١٦]) .

و ينطلق صندوق النقد الدولي من مبدأ انه يجب على الدول المدينة أن تتكيف مع معطيات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومصالحه وأن تطبيق الإجراءات التي وضعها صندوق النقد الدولي في بعض الدول المدينة انعكس سلبا على الأحوال المعيشية للسكان كارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار الخدمات الاجتـــماعية ومن ثم ارتفاع مستوى البطالة نتيجة لرفع الدعم الحكومي تلبية لشروط صندوق النقد الدولي.

وتشير أغلب الدراسات الى أن زيادة الدين العام على المدى الطويل بنسبة ١% سوف يؤدي الى زيادة معدلات البطالة بنسبة ١.٦% لأن زيادة خدمة الدين العام تشكل التزامات على الحكومة وبالتالي عقبة أمام تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية ، لذلك يتفاقم وضع البطالة في الاقتصاد ، الأمر الذي يدعو الى توجيه القروض العامة نحو المشاريع الاستثمارية التي لديها القدرة على خلق فرص العمل في الاقتصاد([١٧]) .

المبحث الثاني : تحليل تطور بعض متغيرات السياسة المالية والبطالة في الاقتصاد العراقي

أولا" : تطور متغير الانفاق العام

وعند تتبع هيكل الانفاق العام في العراق نلاحظ انه قد شهد تطورات عديدة أثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق فيها بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه أبان حرب الخليج الثانية التي انعكست على انخفاض وسائل تمويل الانفاق العام نتيجة توقف صادرات النفط الخام الذي يعد الممول الرئيس للموازنة العامة مرورا بالأحداث السياسية الأخيرة التي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، والجدول (١) يبين مسار تطور الانفاق العام للاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٦ .

جدول (١)

تطور هيكل الانفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٦) بالأسعار الجارية

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو السنوي : %)

Year	Public Expenditure	Gr	Expenditure .Consumption	Gr	Expenditure. Investment	Gr	GDP	Exp/ GDP%
1990	14.179	---	11.357	---	2.822	---	24.399	58.1
1991	17.497	23.40	15.653	37.82	1.844	-34.65	23.185	75.5
1992	32.883	87.93	25.876	65.31	7.007	280.00	59.609	55.2
1993	68.954	109.7	50.060	93.46	18.894	169.64	145.221	47.5
1994	199.442	189.2	171.742	243.0	27.700	46.60	715.377	27.9
1995	690.784	246.3	605.838	252..7	84.946	206.66	2285.863	30.2
1996	542.542	-21.46	506.102	-16.46	36.440	-57.10	2620.966	20.7
1997	605.802	11.65	534.095	5.53	71.707	96.78	14827.367	4.1
1998	920.501	51.94	824.705	54.41	95.796	33.59	16912.387	5.4
1999	1033.552	12.28	831.592	0.83	201.960	110.82	34273.928	3.0

[١٦] - د . رمزي زكي ،" الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ ،

[١٧] - Lgberi Christian Ogonna and Others , "The Implication of rising public Debt on Unemployment in Nigiria" , Asian research Journal of Arts and social sciences , Vol.1 ,No.1,June 2016 ,p 1

2000	1498.700	45.00	1151.663	38.48	347.037	71.83	50486.076	3.0
2001	2079.727	38.76	1490.866	29.45	578.861	66.80	41611.411	19.2
2002	3226.927	55.16	1761.927	18.18	1465.000	153.08	41022.927	7.9
2003	1982.548	-38.56	1784.293	1.27	198.255	-86.46	29585.789	6.7
2004	32117.491	1520	29102.758	1531	3014.733	1420.63	53235.359	60.3
2005	26375.175	-17.87	21803.157	-25.08	4572.018	51.65	73533.599	35.9
2006	37494.459	42.15	31575.798	44.82	5918.661	29.45	95587.955	39.2
2007	39308.348	4.83	32719.836	3.62	6588.512	11.31	111455.813	35.3
2008	67277.196	71.15	52301.181	59.84	14976.015	127.30	155982.258	43.1
2009	55589.720	-17.37	45941.062	-12.16	9648.658	-35.57	130805.610	42.5
2010	70134.201	26.16	54580.860	18.80	15553.341	61.20	162064.566	43.3
2011	٧٨٧٥٧.٦٦٦	12.29	60925.553	11.62	17832.112	14.65	217327.107	36.2
2012	105139.575	33.49	75788.623	24.39	29350.951	64.60	251666.999	41.8
2013	١١٩١٢٧.٥٥٦	13.30	78746.806	3.90	40380.749	37.57	273587.529	43.5
2014*	*٩٤٧٦٢.٥٣٦	-٢٠.٤٥	٦٥٢٨٩.٨٢٢	-١٧.٠٨	٢٩٤٧٢.٧١٢	-٢٧.٠١	258900.633	٣٦.٦
2015	٧٠٣٩٧.٥١٥	-٢٥.٧١	51832.839	-٢٠.٦١	18564.676	-٣٧.٠١	191715.792	36.7
2016	67067.430	-4.73	51173.430	-1.27	15894.000	-14.38	203869.832	32.9

المصدر :

وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٦)

*- عام ٢٠١٤ بيانات تقديرية

- نسبة النمو السنوي حسبت من قبل الباحثان

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن اجمالي الانفاق العام قد أزداد من نحو ١٤.١٧٩ مليار دينار عام ١٩٩٠ الى نحو ٦٩٠.٧٨٤ مليار دينار عام ١٩٩٥ ، أي بزيادة قدرها ٦٧٦.٦٠٥ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره ١١٧.٥% للمدة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، وأن من أهم أسباب ارتفاع الانفاق العام لهذه المدة يعود الى زيادة الانفاق الاستهلاكي لسد احتياجات الدولة لإعادة واستمراريه عمل القطاعات الحكومية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وتقديم الدعم للقطاع الزراعي من خلال سياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية وشراءها بأسعار مجزية لتشجيعهم على توفير الغذاء للسكان ، فضلا عن الدعم المقدم للبطاقة التموينية التي أصبحت تحتل نسبة كبيرة من اجمالي الانفاق الجاري، وأن هذا الاجراء في حقيقته لم يعد خيارا أمام الحكومة بقدر ماكان ضرورة للحد من آثار العقوبات الاقتصادية[١٨]. واذا أمعنا النظر في الجدول (١) مرة أخرى نجد ان معدل النمو السنوي للإنفاق العام كان كبيرا لاسيما للأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ليعكس عن معدلات التضخم العالية التي تعد أحد الأسباب الظاهرية لزيادة الانفاق العام نتيجة لانخفاض قيمة النقود وفقدانها لقيمتها الحقيقية بسبب الأفراط في الاصدار النقدي الجديد الذي لجأت اليه الحكومة أنداك لتمويل عجز موازنتها العامة.

فمنذ تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء انخفض اجمالي الانفاق العام ليصل الى ٥٤٢.٥٤٢ مليار دينار عام ١٩٩٦ وبنسبة معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢١.٤٦% فيما بلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي ما قيمته ٢٠.٧% ليؤشر بوضوح اتخاذ الحكومة العراقية اجراءات تقشفية للحد من الضغوط التضخمية من خلال الضغط على الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ، هذا وقد شهدت السنوات اللاحقة لعام ١٩٩٦ زيادة في حجم الانفاق العام، اذ ازداد من نحو ٦٠٥.٨٠٢ مليار دينار عام ١٩٩٧ ليصل الى نحو ٣٢٢٦.٩٢٧ مليار دينار عام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو ٣٩.٧% للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٢، وهذا الارتفاع في الانفاق العام يعود أساسا الى استئناف العراق

[١٨] - اسماعيل عبيد حمادي - الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي - التشخيص وسبل المعالجة - رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي - مركز العراق للدراسات - الطبعة الثالثة – ٢٠٠٧- ص٤٥

صادراته النفطية استنادا الى اتفاقية مذكرة التفاهم وانخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وما رافقها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما أقتضى من الحكومة زيادة حجم التخصيصات لتلبية الحاجات العامة فضلا عن متطلبات اعادة اعمار البنى التحتية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الى اجمالي الانفاق العام كمتوسط ٧٦.٨٨% ، ومتوسط الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام بلغ ٢٣.١٢%

أما عام ٢٠٠٣ فقد شهد انخفاضا في اجمالي الانفاق العام ليبلغ نحو ١٩٨٢.٥٤٨ مليار دينار محققا بذلك معدل نمو سنوي سالب قدره ٣٨.٥٦% ، فيما بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ٦.٧% ، وبالمقابل شهد الانفاق الحكومي الاستثماري انخفاضا ملحوظا محققا معدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٨٦.٤٦% ، وكانت نسبته الى أجمالي الانفاق العام نحو ١٠% بعد أن كان يشكل ما نسبته ٤٥.٤% عام ٢٠٠٢ ، في حين ان الانفاق الاستهلاكي حقق زيادة ملحوظة وقفزت نسبة مساهمته الى الانفاق العام الى نحو ٩٠% بعد أن كان يشكل ما نسبته ٥٤.٦% عام ٢٠٠٢ نتيجة رفع الحظر عن الاقتصاد العراقي واستئناف تصدير النفط ، ويعزى ذلك الانخفاض في أجمالي الانفاق العام الى الانخفاض الحاد في اجمالي الانفاق الاستثماري بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق وما شهده من تدمير للبنى التحتية والمشاريع الإنتاجية وتوقفها عن العمل فضلا عن توقف الخطط التنموية في ذلك العام .

وأستمر وضع الانفاق العام بالزيادة على هذا النحو على الرغم من التحول الاقتصادي والسياسي الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والذي تمثل بالتحول من نظام التخطيط المركزي الى آلية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي والمؤسسات النقدية الدولية ، فقد أشرت سياسة توجيه الانفاق العام الى ارتفاع اجمالي النفقات العامة خلال المدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ وبمعدلات نمو موجبة باستثناء عام ٢٠٠٥ الذي سجل معدل نمو سنوي سالب قدره ١٧.٣٧% كنتيجة طبيعية لصدمات أسعار النفط واختلال الإنتاج النفطي بفعل افرازات الأوضاع الأمنية خلال هذا العام ، ثم انخفض الانفاق العام مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ ليبلغ نحو ٥٥٥٨٩.٧٢٠ مليار دينار محققا معدل نمو سنوي سالب قدره ١٧.٣٧% ، كما بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي نحو ٤٢.٥% ، وبالمقابل تراجع الانفاق الاستهلاكي عن العام الذي سبقه ، أذ تراجع بحدود ١٢.١٦% ليسجل ما قيمته ٤٥٩٤١.٠٦٢ مليار دينار نتيجة للتحوط الذي شهدته الموازنة العامة بفعل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التي انعكست على تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما أنعكس سلبا على تراجع الايرادات النفطية اللازمة لتغطية الانفاق العام لاسيما الاستهلاكي منه ، أما الانفاق الاستثماري قد شهد هو الآخر تراجعا عن العام السابق ، أذ تراجع بحدود ٣٥.٥٧% ليسجل ما مقداره ٩٦٤٨.٦٥٨ مليار دينار للأسباب سالفة الذكر . ولكنه ارتفع مرة أخرى خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغ نحو ١١٩١٢٧.٥٥٦ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠١٣ بعد أن كان نحو ٧٠١٣٤.٢٠١ مليار دينار عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٩.١٠% للمدة ٢٠١٠ -٢٠١٣ وهو ما جاء انعكاسا للزيادة في كل من الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري، فيما تراوحت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين ٣٦.٢% ، ٤٣.٥% كحد أدنى وأقصى خلال المدة أعلاه ، ولعل سبب تلك الزيادة في أجمالي الانفاق العام هو الزيادة الحاصلة في رواتب موظفي الدولة وزيادة المخصصات الاستثمارية لإعادة تأهيل البنى التحتية وخلق فرص عمل في قطاعات الطاقة والاسكان والكهرباء وزيادة الأنفاق العسكري وفقرة المنافع الاجتماعية التي تشمل مفردات البطاقة التموينية وشبكات الحماية الاجتماعية ونفقات الإغاثة والمساعدات المقدمة

للمهجرين فضلا عن تعويضات حرب الكويت و تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري[١٩].الى جانب ذلك عزز ارتفاع العوائد النفطية بسبب تحسن أسعار النفط الخام زيادة الانفاق العام لهذه المدة .

ومما لاشك فيه ان العراق واجه منذ حزيران عام ٢٠١٤ عدة ، انعكست على تراجع الايرادات النفطية التي تعد الممول الأساسي للأنفاق العام الحكومي، أذ أنخفض الانفاق العام الى نحو ٧٠٣٩٧.٥١٥ مليار دينار عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سنوي سالب قدره ٤٠.٩٠% عن عام ٢٠١٣ ، وبنسبة ٣٦.٧% من الناتج المحلي الإجمالي،

سجل الانفاق العام لعام ٢٠١٦ انخفاضا مقداره ٣٣٣٠.٠٨٥ مليار دينار أ أي بنسبة ٤.٧٣% مقارنة بالعام السابق له ليبلغ نحو ٦٧٠٦٧.٤٣٠ مليار دينار وبنسبة ٣٢.٩% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وبنسبة انخفاض ١.٢٧% ، ١٤.٣٨% لكل منهما على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٥ .

ثانيا": متغير الدين العام

لاشك أن القصور في الايرادات العامة عن مواجهة متطلبات النفقات العامة يؤدي الى ظهور عجز الموازنة العامة للدولة وهو ما يستتبعه بالضرورة زيادة حجم الدين العام لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة وسد العجز المحتمل فيها، وكان العراق أحد البلدان ذات الوفرة المالية لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في سبعينات القرن الماضي وأصبح يمتلك فوائض مالية قدرت بحوالي ٣٠ مليار دولارعام ١٩٧٩، فضلا عن احتياطياته من العملة الأجنبية والذهب، ولكن الأمر لم يدم طويلا ، أذ غيرت الحرب العراقية الايرانية كثيرا من معالم الاقتصاد العراقي حيث خرج مكبلا بالديون الخارجية ومما زاد الأمر سوءا غزو الكويت وما نتج عنه من تدمير للبنى التحتية لكلا البلدين اذ تحمل على أثرها الديون والتعويضات التي تدفع للكويت على شكل دفعات تسدد بنسبة ٣٠% من العوائد النفطية والتي تم تخفيضها بعد ٢٠٠٣/٤/٩ الى حوالي ١٥% سنويا[٢٠] . والجدول (٢) يوضح مسار تطور حجم الدين العام في العراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٦.

جدول (٢)

تطور حجم الدين العام في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٥

(القيمة: مليار دولار، معدل النمو السنوي: %)

year	Domestic Debt*	Gr	External Debt	Gr	Public Debt	Gr	GDP*	Public Debt /GDP%*	Domestic Debt دينار	External Debt دينار
1990	---	--	22.713	---	22.713	---	6099.7	372	٤٥.٢٣	90.852
1991	4.647	--	42.100	85.35	46.747	105.8	2318.5	2016	46.47	421
1992	3.634	-21.79	45.632	8.39	49.266	5.4	2838.5	1735	76.314	958.272
1993	1.859	-48.84	49.460	8.39	51.319	4.16	1962.4	2615	137.566	3660.04
1994	0.706	-62.02	53.610	8.39	54.316	5.8	1561.9	3477	323.348	24553.38
1995	0.554	-21.52	58.108	8.39	58.662	8.00	1365.5	4296	927.396	97272.792

[١٩] - وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي - دائرة السياسات الأقتصادية والمالية - تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠ - بغداد - ٢٠١١ -ص ص ٥٩-٦٠

[٢٠] - د . فارس كريم بريهي ،" الاقتصاد العراقي ... فرص وتحديات ، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرون ، ٢٠١١ ، ص ٣٨

1996	1.086	96.02	62.983	8.39	64.069	9.21	2240.1	286	1270.62	73690.11
1997	1.006	-7.36	68.268	8.39	69.274	8.12	10079.8	687	1479.826	100422.228
1998	1.213	20.57	73.995	8.39	75.208	8.56	10439.7	720	1965.06	119871.9
1999	1.118	-7.83	80.239	8.43	81.357	8.17	17380.3	468	2204.696	158231.308
2000	1.340	19.85	86.933	8.34	88.273	8.50	26158.6	337	2586.2	167780.69
2001	1.842	37.46	94.226	8.39	96.068	8.83	21571.5	445	3553.218	181761.954
2002	2.452	33.11	102.132	8.39	104.584	8.86	20962.1	499	4798.564	199872.324
2003	2.863	16.76	110.701	8.39	113.564	8.58	15282.0	743	5542.768	214317.136
2004	4.078	42.43	120.000	8.40	124.078	9.25	36638.2	338	5925.334	174360
2005	4.250	4.21	7.107	-94.07	11.357	-90.84	49954.9	22.7	6256	10461.504
2006	3.827	-9.95	5.451	-23.30	9.278	-18.30	64805.4	14.3	5644.825	8040.225
2007	4.099	7.10	6.200	13.74	10.299	11.00	87968.2	12	5193.433	7855.4
2008	3.703	-9.66	5.978	-3.58	9.681	-6.00	129661.0	7.5	4454.709	7191.534
2009	7.135	92.68	2.522	-57.81	9.657	-0.24	110664.6	8.7	8433.57	2981.004
2010	7.741	8.50	0.000	-1	7.741	-19.84	136648.0	5.7	9180.826	0
2011	6.226	-19.57	1.310	0	7.536	-2.64	181711.6	4.1	7446.296	1566.76
2012	5.310	-14.71	2.230	70.22	7.540	0.05	204109.5	3.7	6547.23	2749.59
2013	3.454	-34.95	4.010	79.82	7.464	-1.00	222067.8	3.4	4255.328	4940.32
2014	7.842	127.04	0.345	-91.39	8.187	9.68	213262.5	3.8	9520.188	418.83
2015	٨.٣٢١	٦.١٠	٠.٤٤٨	٢٩.٨٥	٨.٧٦٩	٧.١٠	١٥٢١٥٥.٤	٥.٧	10484.46	564.48

المصدر :

١- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرة السنوية لسنوات مختلفة

3- International monetary found – World Economic outlook Data Base - April 2015

*- حسبت من الباحثان مع تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي وبسعر صرف السوق
- تم حساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثان

تشير البيانات الواردة في هذا الجدول الى أن حجم الدين العام قد شهد مسارا تصاعديا خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٤ ، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٢.٦٢% للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، في حين تتأرجح نسبته من الناتج المحلي الاجمالي ما بين ٢٨٦% ،٤٢٩٦% كحد أدنى وأقصى للمدة أعلاه ، وتعزى تلك الزيادة في أجمالي الدين العام انعكاسا للزيادات المتواصلة في نمو حجم الدين الداخلي الذي بحوزة البنك المركزي أو بحوزة البنوك التجارية بسبب تزايد الأعباء المالية للدولة وتلبية الخدمات المقدمة للمجتمع ،

وأما الأعوام اللاحقة لعام ٢٠٠٤ فقد شهدت انخفاضا في أجمالي الدين العام ، أذ وصل الى نحو ١١.٣٥٧ ، ٩.٢٧٨ مليار دولار للأعوام ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ على الترتيب مسجلة معدلات نمو سنوي سالب قدرها ٩٠.٨٤% ، ١٨.٣٠% للعامين المذكورين على الترتيب ، ويعود سبب ذلك التراجع في أجمالي الدين العام الى تراجع الدين المحلي الذي بلغ نحو ٣.٨٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أما نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت تراجعا منتظما وكبيرا ، أذ انخفضت هذه النسبة الى نحو ٢٢.٧% ، ١٤.٣% للعامين ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ على الترتيب

وفي عام ٢٠٠٧ سجل الدين العام مبلغا قدره ١٠.٢٩٩ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ نحو ١١% ومع ذلك انخفضت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ١٢% ، أما عام ٢٠٠٨ ونتيجة لحذف نسبة من الديون المترتبة على العراق بعد أجراء المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين ونادي باريس أنخفض أجمالي الدين العام الى نحو ٩.٦٨١ مليار دولار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره ٦% مشكلا ما نسبته ٧.٥% من الناتج المحلي الاجمالي ، هكذا استمر اجمالي الدين العام بالانخفاض خلال الأعوام اللاحقة لعام ٢٠٠٨ الى أن وصل الى نحو ٧.٤٦٤ مليار دولار عام ٢٠١٣ بعد أن كان ٩.٦٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره ٦.٢٣% للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ ، في حين تراوحت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي مابين ٣.٤% ، ٨.٧% كحد أدنى وأقصى للمدة المذكورة ، وقد جاء هذا التباطؤ في معدلات نمو الدين العام ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لتحسن الايرادات النفطية وخاصة بعد انتهاء الحصار الاقتصادي نهاية عام ٢٠٠٣ ،

عاود أجمالي الدين العام زيادته ليصل الى نحو ٨.١٨٧ ، ٨.٧٦٩ مليار دولار للعامين ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ وبنسبة تغير سنوي موجب قدره ٩.٦٨% ، ٧.١٠% مقارنة بالعام السابق ، وبنسبة ٣.٨% ، ٥.٧% من أجمالي الناتج المحلي ، وقد جاءت هذه الزيادة في أجمالي الدين العام انعكاسا لزيادة رصيد الدين العام المحلي الذي شهد ارتفاعا بلغت نسبته ١٢٧% ، ٦.١٠% مقارنة بعام٢٠١٣ ليصل الى ما قيمته ٧.٨٤٢ ، ٨.٣٢١ مليار دولار للعامين المذكورين على الترتيب ، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتوجه الحكومة نحو الاقتراض المحلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة ومؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين فضلا عن هيأة دعاوي الملكية عن طريق إصدار السندات الحكومية والحوالات(٢١).

ثالثا" : متغير البطالة

تمثل البطالة احدى التحديات الكبيرة التي تواجه جميع بلدان العالم سواء أكانت النامية منها أم المتقدمة وعلى اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي ،

وفي العراق غدت هذه المشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني ، حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة في الوقت ذاته ، ففي عقد السبعينات من القرن المنصرم لم يعاني الاقتصاد العراقي من بطالة حقيقية ، أذ كان معدل البطالة للسكان النشطين اقتصاديا بحدود ٣.٥% لفئة الذكور و ٢.١% لفئة الاناث من أجمالي قوة العمل لعمر (١٥) سنة فأكثر حسب التعداد العام للسكان عام ١٩٧٧، وهذا يدل على ان هناك حالة استخدام كامل للقوى العاملة نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بفضل البرامج والأساليب التي تضمنتها الخطط التنموية خلال عقد السبعينات[٢٢] . أما عقد الثمانينات فقد بلغت نسبة البطالة فيه ما يقارب ٣.٧% حسب تعداد ١٩٨٧ لعمر (١٥) سنة فأكثر ، مما يعني أن الاقتصاد العراقي لم يعاني من بطالة حقيقية وهي نسبة مقاربة لمعدلات البطالة لعام ١٩٧٧[٢٣]، بسبب مساهمة المؤسسات العسكرية في تأجيل آلاف الشباب عن سوق العمل لسنوات عديدة بفعل الحرب العراقية الايرانية عندما طلب الاستعانة بعمالة عربية لاسيما العمالة المصرية لسد النقص في القوى العاملة . ولكن هذا المعدل أخذ في الارتفاع لمرحلة التسعينات من القرن الماضي لأسباب هيكلية موروثة وظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها العراق نتيجة غزو الكويت وتوقف الصادرات النفطية ، الا أن هذه المشكلة أصبحت أخطر مراحلها وازدادت تعقيدا بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ . والجدول (٣) يوضح تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (١٩٩٠ -٢٠١٦) .

جدول (٣)

تطور معدلات البطالة في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٦)

Year	Unemployment Rate	Gr
1990	5.5	---
1991	6.5	0.18
1992	7.5	0.15
1993	8.5	0.13
1994	10.5	0.23
1995	12.9	22.85
1996	13.9	7.75
1997	15.4	10.80
1998	17.4	12.98
1999	20.2	16.09
2000	22.4	10.89
2001	24.6	9.82
2002	26.7	8.53
2003	28.1	5.24
2004	26.8	-4.62
2005	17.9	-33.20

[٢٢] - د. هيثم عبد القادر الجنابي ، ود. اسماعيل خضير ياس ، "واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها" ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الثامن ، ٢٠١٠ ، ص٥١

[٢٣] - د. مهدي محسن العلاق - التنمية البشرية في العراق نظرة احصائية - الطبعة الثالثة - مركز العراق للدراسات - سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات - رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي - ٢٠٠٧ - ص١٢٨

2006	17.5	-2.23
2007	11.7	-33.14
2008	15.3	0.65
2009	14.0	-8.49
2010	12.0	-14.28
2011	11.1	-7.5
2012	11.9	7.20
2013	11.0	-7.56
2014	16.4	49.09
2016	10.82	- 34.02

المصدر :

١- د . زهرة حسن عباس التميمي ، "التحليل الديناميكي للبطالة في العراق للسنوات (١٩٩٠ – ٢٠١٠) "، مجلة العلوم الأقتصادية ، العدد السابع والثلاثون ، المجلد العاشر ، تشرين الثاني ، ٢٠١٤ ،ص ٦

٢- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للسنوات (٢٠١١ – ٢٠١٧)

تظهر البيانات الواردة في جدول (٣) الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة خلال عقد التسعينات ، فبعد أن كان هذا المعدل ٥.٥% عام ١٩٩٠ أزداد الى نحو ١٢.٩% عام ١٩٩٥ وأستمر هذا المؤشر بالتصاعد الى أن وصل الى ١٥.٤% عام ١٩٩٧، حتى بلغ في عام ٢٠٠٠ نحو ٢٢.٤% مسجلا أعلى مستوى له خلال عقد التسعينات، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو ١٥ % للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠،وتعزى أسباب ذلك التصاعد لمعدلات البطالة خلال هذا العقد الى ما تعرض له الاقتصاد العراقي من عقوبات دولية وحظر اقتصادي وتوقف صادرات النفط

هكذا أستمرت معدلات البطالة بالزيادة لتصل الى نحو ٢٨.١% عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت ٢٤.٦% عام ٢٠٠١ محققة معدلات نمو سنوي موجبة قدرها ٩.٨٢% ، ٨.٥٣% ، ٥.٢٤% لعام ٢٠٠١ والعامين اللاحقين له على الترتيب ، ويعود ذلك الارتفاع في هذا المؤشر الى ظروف الحرب الأخيرة التي أدت الى تدمير البنى التحتية الأساسية ولاسيما المؤسسات الصناعية التي توقفت عن الانتاج والبالغ عددها (١٩٢) شركة صناعية ، وضعف الوضع الأمني وحل الجيش والمؤسسات الأمنية وهيئة التصنيع العسكري على أثر قرار سلطة الائتلاف المؤقتة وتسريح أعداد من منتسبيها دون أيجاد البديل لاستيعاب هذه القوى العاملة وانحسار الأنشطة الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية سواء الانتاجية أم الخدمية ، هذا بالإضافة الى الزيادة الطبيعية المستمرة في قوة العمل التي لم تجد فرص عمل جديدة تستطيع استيعابها[٢٤] ،

أما الأعوام اللاحقة لعام٢٠٠٣ فقد شهدت تراجعا كبيرا في حجم البطالة، أذ تراجع هذا المعدل من ٢٨.١% عام ٢٠٠٣ الى ١٥.٣% عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره ١١.٤٤% للمدة ٢٠٠٣ -٢٠٠٨ ، ويأتي هذا التحسن في معدلات البطالة الى قيام الدولة بسلسلة من إجراءات التوظيف في مؤسسات الدولة، اضافة الى تطوع الكثير من العاطلين عن العمل في سلك الجيش والشرطة والمشاريع الخدمية فضلا عن أن الاستقرار الأمني الذي شهدته بعض المحافظات واستمرت معدلات البطالة بالتراجع بعد عام ٢٠٠٨ لتصل الى نحو ١١% في عام ٢٠١٣ بعد أن كانت بحدود ١٤% عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره ٥.٨٥% للمدة ٢٠٠٩ -٢٠١٣ ،ويعزى ذلك

[٢٤] - د. أحمد عمر الراوي ،" البطالة في العراق . . . الواقع وتحديات المعالجة "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد السادس والعشرون ، ٢٠١٠ ، ص١٠

التراجع في معدلات البطالة الى سياسة التوظيف الحكومي من خلال اهتمام الحكومة برفع معدلات التشغيل واستيعاب العاطلين عن العمل في القطاع العام

أما عام ٢٠١٤ فقد شهد ارتفاعا في معدل البطالة ليصل الى نحو ١٦.٤% وبنسبة زيادة قدرها ٤٩.٠٩% عن العام السابق له انعكاسا لانخفاض مستوى التوظيف في القطاعات الاقتصادية والظروف الأمنية الصعبة وزيادة أعداد الخريجين دون أن تكون هناك امكانية لاستيعابهم في سوق العمل الحكومي والخاص نتيجة لعدم التزام الحكومة بتعيين الخريجين وسوء التخطيط، فضلا عن عدم اقرار الحكومة العراقية للموازنة العامة بما فيها الموازنة الاستثمارية لهذا العام .الا ان ذلك المعدل انخفض في عام ٢٠١٦ ليصل الى ١٠.٨٢% ، وبنسبة انخفاض قدرها ٣٤.٠٢% عن عام ٢٠١٤ نتيجة لالتحاق الشباب في سن العمل بالحشد الشعبي المقدس لمحاربة العصابات الارهابية دفاعا عن الوطن والمقدسات تلبية لنداء المرجعية . كذلك استمر الارتفاع في معدل البطاله للاعوام ٢٠١٥و٢٠١٦

المبحث الثالث : قياس أثر متغيرات السياسة المالية على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي

اولا" : توصيف النموذج

استخدم الباحثان مجموعة من متغيرات السياسة المالية في التأثير على معدلات البطالة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، وهذه المتغيرات هي (الانفاق الاستثماري، الانفاق الاستهلاكي، الانفاق العام، الدين الخارجي، والدين المحلي) كمتغيرات مستقلة، فيما كان متغير معدل البطالة متغيراً تابعاً.

ثانياً. استقرارية السلاسل الزمنية:

بغية التأكد من خلو السلاسل الزمنية من الاتجاه العام، فضلاً عن التأكد من ثبات تباينها ومتوسطها، فقد تم اختبار السلسلة من خلال اختبار ديكي–فولر الموسع للتأكد من خلوها من جذر الوحدة، وقد تبين أن جميع السلاسل الزمنية لم تستقر عند مستواها(0)I، فيما استقرت جميعها عند الفرق الاول (1)I وبمستويات معنوية تراوحت بين (١%–٥%).

جدول (٤) نتائج اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية

				UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
			Null Hypothesis: the variable has a unit root					
							At Level	
ED	DD	GDP	IE	CE	PE	UR		
-1.2754	-1.0719	-0.4516	3.0380	-0.6699	3.6142	-1.6565	t-Statistic	With Constant
0.6245	*0.7056*	*0.8851*	*1.0000*	*0.8368*	*1.0000*	*0.4401*	*Prob.*	
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0		
-1.5300	-4.3966	-2.4454	2.4962	-2.0222	0.7410	-1.3258	t-Statistic	With Constant & Trend
0.7913	*0.0104*	*0.3493*	*1.0000*	*0.5615*	*0.9993*	*0.8574*	*Prob.*	
n0	**	n0	n0	n0	n0	n0		
-0.9912	0.1979	-0.6259	-0.4424	0.2033	4.6979	-0.2910	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.2794	*0.7332*	*0.4356*	*0.5126*	*0.7369*	*1.0000*	*0.5708*	*Prob.*	
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0		
						At First Difference		

d(ED)	d(DD)	d(GDP)	d(IE)	d(CE)	d(PE)	d(UR)		
-3.8040	-6.1545	-2.4093	2.3652	-5.0001	0.2901	-2.0313	t-Statistic	With Constant
0.0086	*0.0001*	*0.1498*	*0.9999*	*0.0005*	*0.9711*	*0.2723*	*Prob.*	
***	***	n0	n0	***	n0	n0		
-3.8975	-1.9904	-2.0440	-4.9273	-4.8483	-8.3855	-4.8794	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0283	*0.5711*	*0.5491*	*0.0039*	*0.0037*	*0.0000*	*0.0035*	*Prob.*	
**	n0	n0	***	***	***	***		
-3.8895	-0.9722	-2.3930	3.1452	-4.7828	1.1981	-2.0886	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0004	*0.2847*	*0.0190*	*0.9988*	*0.0000*	*0.9344*	*0.0378*	*Prob.*	
***	n0	**	n0	***	n0	**		
							Notes:	
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant								
					b: Lag Length based on SIC			
	c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المصدر: من اعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews 9.5

ثالثا. التكامل المشترك:

لغرض معرفة هل أن هناك توازن طويل الامد بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم من عدمه، فقد تم اختبار النموذج من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك من خلال قيمتي (الاثر، والقيمة المميزة العظمى) وتبين أن النموذج يحتوي على توازن طويل الامد، إذ أن احصائيتي (الاثر، والقيمة المميزة العظمى) كانت أكبر من قيمها الحرجة.

جدول (٥) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 03/23/19 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1990Q3 2015Q4
Included observations: 102 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: UR CE DD ED GDP IE PE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	125.6154	162.9431	0.413851	None *
0.0050	95.75366	108.4566	0.292535	At most 1 *
0.0264	69.81889	73.15772	0.241635	At most 2 *
0.0915	47.85613	44.94553	0.200921	At most 3
0.2948	29.79707	22.06744	0.152922	At most 4
0.7939	15.49471	5.139319	0.049065	At most 5
0.9292	3.841466	0.007783	7.63E-05	At most 6

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0053	46.23142	54.48652	0.413851	None *
0.1567	40.07757	35.29888	0.292535	At most 1
0.2039	33.87687	28.21219	0.241635	At most 2
0.1787	27.58434	22.87809	0.200921	At most 3
0.1754	21.13162	16.92812	0.152922	At most 4
0.7251	14.26460	5.131536	0.049065	At most 5
0.9292	3.841466	0.007783	7.63E-05	At most 6

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews 9.5

رابعاً. اختيار التباطؤ الزمني المناسب:

لغرض تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ فلابد من اختيار التباطؤ الزمني المناسب لمتغيرات النموذج القياسي المستخدم، وقد اتضح من خلال معايير (HQ، SC، AIC، FPE، LR) أن التباطؤ الثاني هو التباطؤ الامثل.

جدول (٦) نتائج اختيار التباطؤ الزمني الامثل

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UR CE DD ED GDP IE PE
Exogenous variables: C
Date: 03/23/19 Time: 15:29
Sample: 1990Q1 2015Q4
Included observations: 100

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
121.3256	121.4341	121.2518	1.08e+44	NA	-6055.589	0
100.0090	100.8775	99.41859	3.55e+34	2098.812	-4914.930	1
98.06830*	99.69666*	96.96123*	3.09e+33*	292.1762*	-4743.061	2
98.91641	101.3047	97.29270	4.45e+33	50.58519	-4710.635	3
99.85487	103.0030	97.71452	7.27e+33	39.63063	-4682.726	4

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews 9.5

خامساً. نموذج تصحيح الخطأ:

من خلال نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction) نلاحظ أن احصائية تصحيح الخطأ بلغت (-0.058164) وهي سالبة ومعنوية وهذا يدل على دقة النموذج في اختيار المتغيرات التي تمثل الظاهرة بصورة صحيحة.

جدول (٧) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

				Vector Error Correction Estimates			
				Date: 03/23/19 Time: 15:32			
				Sample (adjusted): 1990Q4 2015Q4			
			Included observations: 101 after adjustments				
			Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]				
D(PE)	D(IE)	D(GDP)	D(ED)	D(DD)	D(CE)	D(UR)	Error Correction:
6411.824	-4032.925	-6671.911	78500.33	588.9190	7745.748	- 0.058164	CointEq1
(6336.83)	(2172.66)	(8720.85)	(14492.1)	(765.927)	(4727.82)	(0.01340)	
[1.01184]	[-1.85621]	[-0.76505]	[5.41677]	[0.76890]	[1.63833]	[4.33958]	

المصدر: من اعداد الباحثين وفقاً لمخرجات برنامج Eviews 9.5

الاستنتاجات:

١ – سَجّل الإنفاق العام في العراق ارتفاعا ملحوظا خلال مدة الدراسة كقيم مطلقة ومعدلات نمو موجبة باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها معدلات نمو سالبة، إذ كانت هذه الزيادة في الإنفاق العام زيادة ظاهرية، لم تعكس تطورها الحقيقي نتيجة الظروف غير الاعتيادية التي مر بها العراق من حروب وعقوبات اقتصادية وظاهرة طبع العملة، فضلاً عن تداعيات الأزمة المالية العالمية والأحداث الأخيرة التي مر بها العراق بعد عام ٢٠١٤ وهي الحرب على الارهاب.

٢ – على الرغم من أن الدراسات التطبيقية في مجال البطالة اشارت الى أن زيادة الدين العام على المدى الطويل بنسبة ١% سيؤدي الى زيادة معدلات البطالة بنسبة ١.٦%، الا أن وضع البطالة في الاقتصاد العراقي أمراً مختلفاً، بسبب أن التشغيل في الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على القطاع العام وليس القطاع الخاص، إذ أن السياسات الاقتصادية أهملت القطاع الخاص ولم تدرك دورة الكبير في تنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل كفيلة بخفض معدلات البطالة الى مستويات مقبولة.

٣ – أن احصائية تصحيح الخطأ بلغت (٠.٠٥٨١٦٤) وهذا يعني أن السياسة النقدية في العراق من الممكن أن تصحح اخطائها بنسبة (٠.٠٥٨١٦٤) خلال وحدة واحدة من وحدات الزمن في الامد القصير للعودة الى الوضع التوازني في الامد الطويل، وهذا يعني نجاعة السياسة المالية، المتمثلة في المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها لتمثيل ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن معنوية معامل تصحيح الخطأ فأنه سالب ايضاً وهذا يوضح وجود سلبيات بالفعل في السياسة المالية المستهدفة للبطالة ولكنها بنسبة قليلة نسبياً ومن الممكن تصحيح هذه السلبيات أو الاخطاء بنسبة (٠.٠٥) بوحدة واحدة من وحدات الزمن.

ثانيا": التوصيات

1- تعديل السياسات الاقتصادية الكلية (المالية منها والنقدية) أثناء تنفيذها، استجابة لتقلبات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلية (الناتج المحلي الإجمالي ، معدلات البطالة ، المستوى العام للأسعار، أسعار صرف العملات) بما يضمن استقرارها سواء في الأجل القصير أم المتوسط.

٢- دعم وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة ورفع نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبشكل متوازن مع قطاع الخدمات من خلال زيادة تخصيصات الاستثمار المعبأة لهم في الموازنة العامة الى جانب منح الاعفاءات الضريبية والامتيازات لجذب المستثمرين المحليين والأجانب وتشجيعهم على الدخول في العملية الانتاجية في القطاعات المذكورة لتجنب التراجع في نمو الناتج المحلي الاجمالي .

٣ – العمل على معالجة البطالة من خلال التوسع في مشاريع البنى التحتية ، اذ ان الاستثمار في هذه البنى التحتية من شأنه أن يدعم فرص العمل وخلق حوافز للقيام بمشاريع أخرى مكملة تساهم بالقدر المطلوب في تعزيز فرص العمل والحد من تصاعد معدلات البطالة وزيادة مستوى الاستخدام .

٤ – العمل على تنويع مصادر الايرادات العامة لتمويل الموازنة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر تمويلي وحيد للإيرادات وتفعيل دور مصادر الايرادات الأخرى غير النفطية (كالضرائب والرسوم) وغيرها من مصادر التمويل بما يساعد على استقرار الحصيلة الإيرادية وبالتالي ضمان استقرار النفقات الحكومية العامة.

٥ – اعادة النظر في سياسة الدين الخارجي وتخفيض الاعتماد عليها عن طريق تعظيم تحصيل الايرادات الضريبية لتمويل النفقات الاستهلاكية والاستثمارية على السواء .

٦ – العمل على تحسين ادارة النفقات العامة من خلال اتخاذ الاجراءات التي من شأنها اعادة هيكلة مكوناتها وعلى النحو الذي يساعد على رفع نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في اجمالي النفقات العامة واعادة ترتيبها وتوجيهها نحو المجالات التي يمكن أن تحقق عوائد ومنافع اقتصادية مجزية تنعكس على رفع معدلات النمو الاقتصادي والتأثير ايجابيا في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الأخرى.

المصادر:

المراجع العربية : Arabic References

أولا :- القرآن الكريم

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة

١- اسماعيل عبيد حمادي – الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي – التشخيص وسبل المعالجة – رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي – الطبعة الثالثة – مركز العراق للدراسات -٢٠٠٧

٢- بول جيرجوري – روبرت ستيوارت – النظم الاقتصادية المقارنة – تعريب د . طه عبد الله منصور – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية -١٩٩٤

٣- جيمس جوارتيني – ريجارد أستروب – الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد – الطبعة العربية – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية – ١٩٨٨

٤- حسن لطيف كاظم الزبيدي – النظم الاقتصادية المقارنة – الطبعة الأولى – النجف الأشرف – ٢٠١٣

٥- خزعل البيرماني – مبادىء الاقتصاد الكلي – مطبعة الديواني – بغداد – ١٩٨٧

٦- رمزي زكي – الاقتصاد السياسي للبطالة – سلسلة كتب عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون – العدد ٢٢٦ – الكويت – ١٩٨٨

٧- سعيد عبد العزيز عثمان – المالية العامة مدخل تحليلي معاصر – الدار الجامعية – بيروت – لبنان – ٢٠٠٨

٨- طاهر الجنابي – علم المالية العامة والتشريع المالي – العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة – ٢٠٠٩
٩- طاهر فاضل البياتي – و خالد توفيق الشمري – مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي – الطبعة الأولى – دار وائل للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – ٢٠٠٩
١٠- عادل أحمد حشيش – أساسيات المالية العامة – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت – ١٩٩٢
١١- غازي عبد الرزاق النقاش – المالية العامة- تحليل أسس الاقتصاديات المالية – الطبعة الرابعة – دار وائل للنشر – عمان – الأردن – ٢٠١٠
١٢- هشام محمد صفوت العمري – اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية – مطبعة التعليم العالي – بغداد – ١٩٨٨

ثالثا : البحوث والدراسات

١ - أحمد عمر الراوي ،" البطالة في العراق ... الواقع وتحديات المعالجة "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد السادس والعشرون ، ٢٠١٠
٢– رمزي زكي ،" الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ١٩٨٧
٤ – فارس كريم بريهي ،" الاقتصاد العراقي ... فرص وتحديات – دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرون ، ٢٠١١
٥ – هيثم عبد القادر الجنابي ، اسماعيل خضير عباس ،" واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها "، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الثامن ، ٢٠١٠

رابعا : الرسائل والأطاريح الجامعية

خامسا : التقارير والنشرات والاحصاءات الرسمية

١ – البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٤
٢– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية – تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠ – بغداد – ٢٠١١

المراجع الأجنبية Foreign References

A-Books

1- Mithani- modern public finance - theory and practice -Himalaya House - new York -1998

2 - Ralf Hussmanns - Farhad Mehran and Vijay Verma - Surveys of Economically Active Population- Employment - Unemployment and Underemployment - International labour office Geneva- UN - second

Impression1992 3 - Sri . Abdul kareem - public finance - scrutinized by Dr.c.krishnam -university of Calicut – India -2011

B- Papers

1 - Lgberi Christian Ogonna and Others , "The Implication of rising public Debt on Unemployment in Nigiria" , Asian research Journal of Arts and social sciences , Vol.1 ,No.1,June 2016

2 - Nagwa Mosad El- Agrody and Afaf Zaki Othman ," Economic study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP" , Nature and science Journal, volume 8(10) ,2010

3 - Raphael Owino and Nahashon Mutai ," Domestic Debt and its Impact on the Economy ", the Case of Kenya , paper presented During the 13th Annual African Econometric Society Conference in Pretoria ,South Africa from 9 th to 11 th July 2008 , June 2008